المحاضرة الثالثة: الفكر الحضري في التراث الفلسفي اليوناني

تمهيد: الحداثة النسبية التي طبعت وجود علم الاجتماع الحضري كتخصص أكاديمي قائم بذاته، لا تشكل بحال من الأحوال كل الحقيقة، ولا تعد هي نقطة الانطلاق لبداية تبلور الفكر الحضري في عالمنا هذا، باعتبار أن الجذور الأولى لهذا الفكر تعد موغلة جدا في القدم، حيث نجد أن كتابات الكثير من الفلاسفة واهتمامات العديد من المفكرين خلال كل مرحلة إنسانية، انطوت على جملة من معتبرة الإسهامات الهامة في هذا المجال، والتي استهدفوا بها الكثير من المسائل ذات الصلة بالظاهرة الحضرية من زوايا مختلفة، كما هو عليه الحال بالنسبة لفلاسفة اليونان الذين قدموا العديد من الإسهامات في هذا الإطار، والتي نستهدف من خلال تفاصيل هذه المحاضرة تسليط الضوء على جوانب منها، كما سيأتي بيانه في التفصيل الأتي.

أولا. نظرة عن حال المدينة في الحضارة اليونانية القديمة: أعظم انجازات حضارة الإغريق لم تكن في مجال التكنولوجيا بقدر ما كانت في مجال التنظيم الاجتماعي، وهنا يتعين علينا الإشارة إلى ذلك الابتكار الاجتماعي الرائد المسمى "المدينة الدولة"، والتي كانت تضم جماعات من الأسر والعشائر والقبائل تربطهم علاقات وثيقة أساسها المساعدات المتبادلة والانتماء إلى دولة واحدة. حيث أسهم الاشتراك في المعتقدات الدينية نفسها في تلاحم وانصهار هذه الوحدات الاجتماعية في بوتقة واحدة. وهو ما يعني وجود تلازم قوي بين الانتماء للدولة والحق في ممارسة الشعائر الدينية، حيث كان باستطاعة المواطن الأثيني تتبع نسبه إلى أن يصل إلى الإله أو الآلهة التي تتحك في القضايا الأساسية، وهو ما يعني أن المدينة القديمة كانت في نهاية الأمر مجتمعا دينيا، وأن المواطنة كانت تتحدد في ضوء أسس واعتبارات دينية.

وتؤكد العديد من الشواهد التاريخية المتاحة لنا في هذا المجال، أن المراكز الحضرية المبكرة التي عرفتها البشرية كانت محدودة نسبيا سواء من حيث الحيز الجغرافي الذي تتربع عليه، أو إجمالي عدد السكان القاطنين فيها، فأكبر هذه المراكز لم يكن يتعدى في حجمه أو عدد سكانه في أحسن الأحوال قرية كبيرة بمعايير عالم اليوم. ومدينة **أثينا** كشاهد على ذلك، لم تكن تضم في عصرها البطولي داخل جدرانها أكثر من ميل مربع، الأمر الذي جعلها على حد تعبير **ماكس فيبر** ليست أكثر من مراكز حضرية شبه ريفية.

أما من حيث عدد السكان، فنجد أن أثينا كانت تعاني من مشكلات حادة مصدرها الزيادة السكانية المتنامية، والناجمة عن هجرة الفلاحين من المناطق الريفية إليها بسبب ضعف انتاج الأراضي الزراعية، حيث تراوح تعدادها السكاني في قمة ازدهارها ما بين 120 ألف نسمة إلى 200 ألف نسمة. ومرد ذلك أن أن مستوى الفن

الإنتاجي الزراعي لم يكن قد تطور على النحو الذي يسمح بظهور تركز سكاني واضح في المدن، حيث أن أحجام المدن في المناطق الزراعية كانت محكومة بكمية الفائض الاقتصادي الذي تحققه الأراضي الزراعية من ناحية، ومدى تطور أساليب نقله من ناحية أخرى.

ثانيا. الفلسفة اليونانية القديمة والظاهرة الحضرية: المتتبع لتاريخ الحضارة اليونانية القديمة سيقف بلا شك في مساره على إرث مميز للمدينة، يتجلى في صورتين مختلفتين لها، أولهما واقعية تحكي لنا كيف كانت المدينة اليونانية القديمة محورا لمختلف العمليات الإيكولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما أهلها لتقدم لنا حضرية مميزة لا تقل شأنا عن الحضريات التي أعقبتها بعد ذلك بآلاف السنين.

أما الصورة الثانية فهي حالة متخيلة وفلسفية قدمها عدد كبير من فلاسفة اليونان عبر مراحل زمنية مختلفة. فالحركة السفسطائية مثلا كانت في بعض جوانبها حسب بعض المهتمين تعبيرا عن الظواهر الحضرية التي بدأت تبرز مع نمو الكثير من القرى اليونانية وتحولها إلى مدن. أما معارضة سقراط لهذه الحركة في بعض جوانبها فكانت تعبيرا عن الثقافة المحافظة التي تظهر دائما في مراحل التحول الاجتماعي من الثقافة الريفية إلى الثقافة الحضرية.

ثالثا. أفلاطون (428–347 ق م): يعد أفلاطون أحد أعظم فلاسفة الذين عرفتهم الحضارة اليونانية عبر تاريخها الطويل، والتي تجلت في العديد من أعماله المختلفة التي عالج فيها العديد من القضايا، ساء **أفلاطون** ما ساد المدن من ظواهر لا تتفق مع المنطق والمثل، لذا نجده يدعو الى إقامة مدن مثالية تتحقق فيها العدالة والخير وتتفق في رأيه مع العقل والأخلاق... والتي حاول من خلال كتابه "**الجمهورية**" أن يبين كيف يجب أن تكون المدينة المثلى، وهو بذلك لا يصف المدينة كما هي ولكن كما يجب أن تكون، ولتفادي الاضطرابات يقترح أفلاطون العودة إلى مؤسسة الإغريق الأولية والنموذج الذي نادى به هو تنظيم **أسبارطة** السابق، وهكذا أراد ان تحذو المدينة المثالية حذو أسبارطة.

1. التنظيم الاجتماعي لمجتمع المدينة: أقام أفلاطون في جمهوريته نظاما طبقيا ينقسم على أساسه المجتمع إلى ثلاث طوائف أساسية، وفي ذلك تشبه صريح بالنفس الإنسانية التي أعتقد أنها تتألف من ثلاث (03) قوى أو مكونات، تتجسد في كل منها فضيلة معينة، وهي كالأتي:

- **الطبقة الأولى**: وهي تمثل في مفردات الخطاب المعاصر النخبة الاقتصادية، وهي تضم المنتجين من مزارعين وصناع أصحاب المهن والحرف المختلفة، والذين يعهد إليهم بمسؤولية الإنتاج وتوفير متطلبات المجتمع المختلفة. وهذه الطبقة مركز ثقلها هو الغرائز والرغبات، وهي تقابل قوة الرغبة في النفس لذلك فإن فضيلتها الأساسية الاعتدال.
- **الطبقة الثانية**: وتتمثل في طبقة الجند وهي بمثابة النخبة العسكرية في مجتمعاتنا المعاصرة، والتي تتولى مهام ضبط وتنظيم شؤون الدولة والدفاع عن الجمهورية وقت تعرضها للاعتداء الخارجي. وفضيلة هذا الصنف الأساسية الشجاعة والتضحية في سبيل الغير، لذا فهي بمثابة القلب في النفس الإنسانية.

الطبقة الثالثة: وهي طبقة الحكام والفلاسفة، أو ما يصطلح عليه حديثا في الأدبيات السياسية والاجتماعية بالنخبة السياسية. وتمثل النخبة المسيطرة التي تجمع في يدها السلطة والفكر وتتولى مهمة القيادة وحكم المدينة. والسمة الرئيسية لأفراد هذه الطبقة هي العقل والحكمة وتغليب المنطق في تدبير الشؤون المجتمع، وهي بذلك تقابل العقل في النفس البشرية. وعلى هذا الأساس يغدو المجتمع حسبه عادلا يسوده النظام.

والعدالة في المدينة حسبه، أن تكون في توازن الطبقات الثلاث أي التأليف المنسجم المعقول بين طبقاته الثلاث، حتى أن شيئا من التناسب العددي يجب أن يحصل بين هذه الطبقات.

2. **موضع الملكية في مدينة أفلاطون**: رغبة **أفلاطون** في أن يضمن تسامي الأفراد فوق رغباتهم ونوازعهم وصولا للرفاهية الاجتماعية في الدولة، دعته إلى أن يؤسس نظاما شيوعيا تباشر فيه الدولة كافة المجالات، كما قيد فيه الفردية وحد من حق الملكية والتي قصرها على أصحاب الحرف فقط، وكان يقصد من ذلك أن يقضي على أسباب الطمع والخلاف الناتج عن طريق المال والملكية والتعلق بهما، ولهذا حرم الملكية على الطبقة العليا أي حراس المدينة (الحكام والجند) ليحل بين أفرادها الوئام والتعاون.

ونجد من خلال ما يرسمه من خطط وأفكار وملاحظات سامية عن أنواع الحكومات والتوزان الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية ونشأتها ومشاكل السكان وعوامل البيئة الطبيعية وأثرها في أخلاق الناس وصراع الطبقات الذي أساسه حسب رأيه هو الملكية الخاصة والحرمان والظلم، كما نجد لديه محاولة جادة لمعالجة الحوادث والوقائع الاقتصادية والسياسية معالجة علمية حينما يدرس الشروط الجغرافية والديموغرافية التي تدخل في تأسيس المدينة.

3. **حجم سكان المدينة**: تكشف الآراء والأفكار التي أبان عنها أفلاطون في كتابه الجمهورية أنه كان يفضل المدن الصغيرة الحجم، كونها تتيح فرصا أفضل للإرادة السياسية الناجحة، حيث وصل الأمر به حد تقدير الحجم الأمثل لسكان المدينة والذي ينبغي أن يتجاوز أكثر من 5040 مواطنا، وإذا أضفنا إلى هؤلاء مجموع من هم مدرجين في خانة غير المواطنين كالنساء والعبيد والأطفال والأجانب وصل هذا العد إلى حدود 60 ألف نسمة. محذرا بذلك من مغبة الإفراط في الزيادة العددية عن الحد المقرر له، وذلك بغية بقاء الدولة بحجم متوسط من حيث تعدادها السكاني، وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج، خوفا من المخاطر المترتبة عن الفقر والمجاعة التي تؤدي إلى الموت، وتكون عائقا أمام حكم المدينة حكما عادلا.

فإن زاد العدد عن هذا الحد، فيكون حينها من الضروري تحديد النسل من قبل الأسر الكبيرة، وتنظيم الهجرة وتحديد النفوس، أما إذا انخفض عن الحد الأمثل، فالواجب تشجيع الزواج بتقديم المعونات والمساعدات والمنح والهبات، وتأسيس دوائر تعمل على منح الجنسية للمهاجرين كأخر إجراء.

رابعا. أرسطو (384-322 ق.م): كان أرسطو أكثر واقعية وأقل اندفاعا من أستاذه، حيث كان أكثر تلمسا للحياة الواقعية وأشد اعتمادا على التجربة بوجه عام سواء في بحوثه الاجتماعية أو الفلسفية. ولكنه كان أكثر محافظة وأقرب إلى السياسيين، حيث أسهمت كتبه في تأييد الأوضاع الراهنة في عصره من خلال دفاعها عن

الأسرة والملكية والرق وذلك عكس أستاذه، فتبنى أفكاره الكثير من المفكرين ورجال الدين، كل ذلك لإرضاء النظام الإقطاعي والأرستقراطي الذي كان سائدا في ذلك العهد.

مسيرة **أرسطو** الفلسفية لم تغفل ما باتت تشهده المدن في عصره من تغيرات متنوعة، الأمر الذي جعلها جزء من اهتماماتها والتي أبان عنها في كتابه "**السياسة**"، والذي أدخل فيه الطريقة الاستقرائية في دراسة الحوادث الاجتماعية، الأمر الذي جعل من طروحاته تقارب في دقتها وكيفية المتبعة في تحليلها المنهج العلمي، حيث اتسمت نظرته إلى الظواهر الحضرية بالموضوعية، والناتجة عن طبيعة الحياة الحضرية وما تفرضه على سكانها من علاقات وأنماط سلوكية وأفكار تميزه عن غيره، حيث نجده يثير في مواضع مختلفة جملة من الأفكار التي تدخل تحت بعض موضوعات علم الاجتماع الحضري، والتي سنأتي على تبينها تفصيلا فيما هو وارد أدناه.

1. **تصور أرسطو لنشأة المدينة**: يقوم تصور أرسطو لبداية تكون الجماعات السياسية على ضرورة وجود الأسرة، فهي أول خلية اجتماعية وأول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، لأن هناك ضرورة أولية إلى اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الأخر. وأن الحياة الإنسانية لا يمكن أن تتحقق على وجه صحيح إلا في الأسرة التي وظيفتها القيام بالحاجات اليومية. وأنه من اجتماع عدة أسر تنشأ القرية وهي وحدة اجتماعية اوسع نطاقا وتقوم بوظائف أكثر تنوعا من الأسرة إلا ان طبيعة تكوينها تسمح بتقسيم العمل، ومن اجتماع عدة قرى تنشأ المدينة او الدولة، وهي أكمل الوحدات الاجتماعية وأتمها وأوضحها قصدا، حيث تكفي نفسها بنفسها وتضمن للأفراد وسائل العيش.

2. **توصيف الملكية في الحضارات القديمة**: يرى أرسطو أن كل الحكومات القديمة تقريبا كان لها قوانين صالحة لأن تجعل الشعب زراعيا، فكانت إما أن تحدد الملكية الفردية للأراضي بحدود ما كان يجوز أن تتعدى، وإما أنها كانت تعين وضع الملكيات سواء حول المدينة أو في الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن، بل كانت تضيف أحيانا إلى هذه الاحتياطات تحريم الفلاحة الأولية أبدا. واستشهد في هذا السياق بقانون: الأفيتين، مشيدا بهذا الشعب.

3. **التفرقة بين المجتمعات البدوية والريفية والمدنية**: قدم أرسطو في تفاصيل عمله المشار إليه فيما سبق، ما يشبه بعض جوانب التفرقة التي تسنى له إدراكها بين ثلاث صنوف مختلفة من أنماط الحياة الانسانية في أي إقليم، وهي حياة المجتمعات البدوية والريفية والمدنية. وتجلى ذلك فيما ذهب إليه من قول بأن المجتمع الزراعي هو الأكثر من غيره قبولا للديمقراطية، يليه بعد ذلك المجتمع الرعوي الذي يعيش على قطعانه، حيث يقرب في تفاصيل معيشته كثيرا من نمط المعيشة الزراعية. أما الطبقات المخالفة لهذين الصنفين من المجتمعات والتي تتكون منهم جميع الأنواع الأخرى من الديمقراطيات تقريبا (يقصد بهم سكان المدن)، فإنهم أحط منهم كون معيشتهم مهينة وليس للفضيلة أثر في المشاغل العادية لصناع والتجار والعمال.

إلا أنه في مقابل ذلك، لاحظ أيضا بأن تلك الجموع البشرية التي تموج في الأسواق وشوارع المدينة بلا انقطاع، يمكنها الاجتماع بلا عناء في جمعية عمومية، في حين أن مجتمع المزارعين على ضد ذلك تماما، فهم مشغلون في المزارع يتدبرون شؤونهم ولا يلتقون فيما بينهما إلا فيما ندر، ومرد ذلك حسبه أنهم لا يشعرون بتلك الحاجة إلى الاجتماع.

4. **سعادة المدينة**: ويبحث أرسطو صلاح المدينة ويبينه على أسس تشبه صلاح الفرد، إذ أن الخيرات التي يستطيع الإنسان أن يتمتع بها هي ثلاثة أصناف، وهي: خيرات خارجية عنه، خيرات الجسم، وخيرات النفس، والإنسان السعيد هو من تهيأت له فرصة الحصول على هذه الأنواع الثلاثة على أن هذه الأنواع ليست متكافئة في القيمة.

5. **أصناف المدن عند أرسطو**: صنف أرسطو المدن إلى ستة (06) أنواع رئيسية، ثلاثة منها صالحة وثلاث منها معاكسة لها، وهي كما يلي:

- مدينة الرشاد: يتربع على عرشها الفرد الفاضل العادل المتفوق بحكمته.
- مدينة العسف والطغيان: يدير أمورها حاكم مستبد.
- المدينة الارستقراطية: وهي حكومة الأقلية العاقلة التي تتمتع بخصائص خلقية وروحية.
- مدينة اليسار: يدير شؤونها طبقة الأغنياء والأعيان.
- المدينة الجماعية: والتي يكون للشعب رأي في انتخاب حكامها.
- مدينة الغوغاء: وهي حكومة العامة تتبع أهواءها المتقلبة دون تحكيم لمبدأ العقل.

6. **شروط قيام المدينة الصالحة**: قيام المدينة الصالحة الفاضلة حسب **أرسطو** لا يمكن أن يتم على وجهه الأكمل أن احترام ومراعاة ثلاث شروط أساسية، وهي:

6.1- الشرط الأول: خاص بحجم سكان المدينة: نحى أرسطو منحى أستاذه أفلاطون فيما يتعلق بالحجم المثالي الذي ينبغي أن يكون عليه سكان المدينة، ورغم أن أرسطو كان أقل وضوحا من سابقه فيما يتعلق بحجم هذا العدد تحديدا، إلا أنه كان مسلما تماما بوجوب التحكم في حجم هذا العدد حتى يكون مناسبا، من منطلق أنه لما كانت غاية الحياة الاجتماعية الفضيلة لا الغنى ولا التغلب، فإنه وجب أن يكون عدد سكان المدينة مناسبا كافيا لرخاء المدينة ولتقدمها الفكري، وميسرا للحكم الصالح وملائما لانتشار النظام ومساعدا لتعارف المواطنين وتدبير شؤونهم وتوزيع المناصب عليهم حسب الكفاءة.

اهتمام أرسطو بمسألة حجم السكان لم يتوقف عند هذا الحد فقط، بل نجده ذهب بعيدا أيضا في هذا الاتجاه، وذلك ما يتجلى من خلال تحديده حتى نوعية الآليات الواجب اتباعها من أجل التحكم في الزيادة السكانية إذا ما تجاوزت الحد المطلوب، حيث أباح الإجهاض إذا تكاثر الناس قبل أن يدب الشعور بالحياة في الجنين.

6.2- الشرط الثاني: خاص بالمواصفات الجغرافية للمدينة: يرى **أرسطو** أنه يجب أن تكون المدينة برية وبحرية معا، وذلك حتى تحصل على حاجياتها المختلفة من البر من ناحية، وتتاجر مع المدن الأخرى عن طريق البحر من ناحية أخرى، على أن تهتم السفن بتزويد المدينة بما ينقصها من حاجات أهلها أكثر من اهتمامها بالمتاجرة مع المدن الأخرى، كون التجارة البحرية تدفع إلى الشره والحرب والاستعمار.

كما يرى وجوب توفر موقع المدينة، بالإضافة إلى ما سبق على أربعة (04) أمور أخرى، وهي كالأتي:

الصحة: وتكون باستقبال الشرق والتعرض للرياح الشرقية كفيلا بهذا الأمر، ويليه استقبال الجنوب، لأنه ممتاز بسبب كون البرد أيسر احتمالا فيه طوال الشتاء.

اختيار الموقع: بحيث يلائم النشاط الداخلي للسكان من جهة، ويمكن من صد الغارات التي قد تتعرض لها المدينة من جهة أخرى، بشكل يكون معه متاحا في حالة الحرب أن يتمكن أهل المدينة أن يخرجوا منها بسهولة، وأن يكون من الصعب على الأعداء حصارها أو دخولها، مع ضمان أن يتوفر للمدينة داخل أسوارها مياه عذبة حتى لا يعوزها الماء إذا ما حوصرت.

وهنا نجد بأن **أرسطو** يميز بين ثلاث (03) أنواع من مواطن الدفاع، من منطلق أن طبيعة الموقع وفائدته تختلف تبعا لاختلاف الدساتير وأنظمة الحكم، فالمدينة العالية تناسب الأوليجركية (الأقلية) والملكية، أما الديمقراطية فتؤثر السهول، في حين ترفض الأرستقراطية كل هذه الأوضاع ويناسبها أكثر الهضاب المحتلة.

كما يدعو إلى ضرورة إحاطة المدينة بالحصون والمعاقل لأن ذلك من شأنه أن يساهم في الدفاع عنها، كما يمكن جعل الحصون زينة وجمالا للمدينة وأن لا تعيق تطورها، بحيث تكون قادرة على مسايرة كل تطورات الوسائل الحديثة في مجال الهجوم على المدن.

تخطيط المدينة: ويتعلق الأمر هنا بالكيفية المتبعة في توضع مواقع المساكن وباقي مرافق المدينة المختلفة، وفي هذا الإطار يرى أرسطو أن أشد الطرق وأنسبها قبولا في مجال توضع المساكن ضمن الحيز المساحي الذي تتربع عليه المدن هو أن تكون مخططة على طريقة **أداموس***، لا أن تخطط وفقا للنظام القديم والذي يترك للسكان حرية بناء بيوتهم قريبا من بعضهم دون نظام. حيث يقول في هذا الصدد أنه إذا كان لهذا الأخير مزية فهي أنه أمن في حالة الحروب، حيث لم يكن الأعداء يستطيعون دخول المدينة إلا بشق الأنفس، وإذا دخلوها صعب عليهم الخروج منها. لذا فإننا نجده يفضل الجمع بين الطرازين، فتخطط المدينة في بعض أجزائها ويترك الباقي للسكان يبنون فيه بيوتهم كما يشاؤن.

أما الأبنية الخاصة بالحفلات الدينية، فيجب أن تكون من الفخامة على ما ينبغي أن تكون، وذلك حتى تصلح للموائد الرسمية للكبار والحكام، ولأداء جميع الشعائر التي لا يقضي القانون بسريتها، وأن ترى من جميع ما يحيط بها من أحياء المدينة. وتحت الربوة التي يقام عليها هذا البناء يكون من المناسب أن يتواجد الميدان

* تقسيم المدينة إلى أحياء وشارع منظمة.

العام الذي يتخذ على غرار ما يسمى في **تساليا** "ميدان الحرية"، ولا يجوز أن يدنس هذا الميدان بالبضائع ، حيث يجب حضر الدخول إليه على الصناع والزراع وأي فرد من أبناء هذه الطبقة، إلا أن يدعوهم الحاكم إليه. وبعيدا عن هذا الميدان يكون المكان المخصص للسوق، وينبغي أن يكون الوصول إليه ميسرا لأنواع النقل سواء من البحر أو من البر.

6.3- الشرط الثالث: يتناول صفات المواطنين ووظائف الدولة، وأفضل صفة للمواطنين هي أن يجمعوا بين القوة والذكاء، حيث حسب رأيه فإن اليونانيين قد جمعوا بين قوة الشعوب الشمالية وذكاء الشعوب الشرقية. ويتألف المجتمع من عناصر مختلفة غير متجانسة، ويكمن في هذا الاختلاف الشرط الأساسي لتعاون هذه العناصر... ويضيف أرسطو أن تقسيم العمل يأتي من عدم تجانس الأجزاء المكونة للمجتمع، ويحصل عن هذا نظام متوازن، وإذا ما تغيرت علاقة الأجزاء حصل عن ذلك نمط جديد من أنماط التوازن في حالتين:

- عندما يزداد أحد عناصر المدينة.
- عندما يزداد عدد المواطنين زيادة كبيرة ويصبح في هذه الحالة التنظيم القديم للمدينة غير صالح للسكان.

هذه الأفكار المقدمة من قبل أرسطو، تفتح نافذة اهتمام بإشكالية التنظيم المجالي وتهيكل الفضاء، على نحو لم يكن مألوفا من قبل في خطابات الأولين. بل نجد أن بعض هذه الأفكار قد شكلت محور اهتمام الفكر العمراني الحديث وتناول السوسيولوجيا لها، وأنه بصرف النظر عن مدى صواب الفكرة أو خطائها، فإن الانتباه للأخر وطرحه يعد في حد ذاته مكسب نوعي كتصنيف المدن مثلا.

المراجع المستخدمة في المحاضرة:

1) السيد الحسيني: **المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، ط 03، القاهرة، 1985.

2) عدنان أحمد مسلم: **محاضرات في علم الاجتماع**، منشورات جامعة دمشق، 2003.

3) حاتم راشد علي: **مقدمة في علم الاجتماع الحضري: نظريات، مشكلات، تطبيقات**، على الرابط: *qu.edu.iq/art/wp-content/uploads/2016/03/*،

4) مصطفى وتي: **علم الاجتماع العمراني**، جامعة حلب، 1981.